ملخص تنفيذي

تفترض هذه الرسالة وجود بعض المتغيرات القانونية والتاريخية المؤثرة على مشروعية مقاومة الشعوب للهيمنة والتحكم الأجنبي لغرض تحقيق مصائرها. وهي تعتمد المنهجية التاريخية لتناول التحول من إضفاء الشرعية لمقاومة الشعوب المتطلعة لتقرير مصيرها، وصولا الى تفضيل بلوغ الأهداف عبر الاستفتاء والتفاوض بعيدا عن أي عمل مقاوم عنيف. ويعرض الباحث السياق التاريخي الذي أوصل الى اعتبار حركات المقاومة راهنا حركات إرهابية، يتعين ادانتها ومحاربتها بعد أن أعادت الدول احتكارها لاستخدام القوةللمحافظة على مصالحها وحرمان حركات المقاومة منها.

يتناول الفصل الأول المقاومة في القانون الدولي، عبر تطور تقرير المصير من مجرد فكرة الى حق أصيل، واستعراض محطته الفلسفية التي تعود بجذورها الى عصر الثورة الفرنسية، ومحطاته الأيديولوجية كما جاءت في أفكار زعيم الثورة البلشفية الروسية فلاديمير لينين والرئيس الأميركي جيمس مونرو الشهير بعقيدة مونرو للحد من تدخل الدول الأوروبية في الشؤون الأميركية. هذا اضافة الى المحطات الدولية المختلفة التي قسمت الى: أولى، تعالج رؤية معاهدة فرساي وعصبة الأمم لحق تقرير المصير، فيما الثانية تتناول مرحلتي التحرر من الإستعمار وما بعد التحرر من الإستعمار، وكيفية التعاطي مع تقرير المصير خلالهما. ولاحقا، يعالج الفصل مسألة المقاومة في القانون العرفي ومن خلال الممارسة الدولية وثبات الاعتقاد. ولا يغفل تناول المقاومة في القانون الوضعي كونها حق وواجب، ليختم باسقاطات كل ذلك على المقاومة الفلسطينية وكيفية اكتسابها الشرعية والاعتراف الدوليين.

ويركز الفصل الثاني على التطورات التاريخية في تعريف المقاومة من حيث هدفها في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي، الى تحول التركيز على الوسيلة التي تنتهجها تلك المقاومة. ويتناول أهم التطورات العالمية التي أفقدت المقاومة الدعم

والمناصرة، منذ فترة حكم الرئيس رونالد ريغان الذي حارب بعض حركات المقاومة، مرورا بفترة انتهاء الحرب الباردة، وصولا الى إعتلاء المحافظين الجدد سدة الحكم في الولايات المتحدة، وما تبعه من إطلاق ما يسمى الحرب على الإرهاب واسقاطات ذلك على المقاومة الفلسطينية. ولا يغفل عرض إخفاق الأمم المتحدة في محاولاتها توحيد تعريف الإرهاب، وبالتالي كسر هيمنة التعريف الأميركي له. وبعدها يتناول الآثار المترتبة على المقاومة الفلسطينية التي لجأت إبان الإنتفاضة الثانية الى شن العديد من العمليات الإنتحارية.

أما الفصل الثالث، فيستعرض السيناريوهات المختلفة المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية لبلوغ أهدافها. ويمهد بوصف الحالة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط من منظور أمني اسرائيلي. ويتوقف عند تراجع القوة الردعية الاسرائيلية عقب الحروب التي خاضتها اسرائيل مع حزب الله اللبناني، إضافة الى ما فرضته الحرب على الإرهاب من مخاطر إستراتيجية على إسرائيل.

ويطرح الفصل ثلاثة سيناريوهات متاحة أمام المقاومة الفلسطينية تتعلق بخيار مواصلة المفاوضات أو استنساخ تجربة حزب الله أو انتهاج مقاومة اللاعنف، وإشكاليات كل خيار في تحقيق أهدافها. ويعالج الأوضاع الراهنة فلسطينيا واسرائيليا وأميركيا المؤثرة في ملف القضية الفلسطينية. ويخلص الى ان القانون الدولي لم يطرأ عليه أي تغيير من شأنه تجريم أعمال المقاومة للاحتلال الأجنبي لغرض تحقيق تقرير المصير، لكن التغيرات التاريخية التي شهدها العالم، ساهمت في تهميش القانون الدولي لصالح تحقيق الدول لتحالفاتها ومصالحها التي جاءت في تعارض مع مصالح حركات المقاومة. وهي التي دفعت تلك الدول الى الضغط على حركات المقاومة لنبذ ما يسمى الإرهاب وانتهاج اسلوب الحوار والتفاوض وغيرها من السبل لبلوغ أهدافها. ويوصي الباحث المقاومة الفلسطينية بتوحيد صفوفها ومراجعة سياستها السابقة ووضع استراتيجية لمقاومتها تستند بالأساس على المقاومة الشعبية التي تضمن مشاركة كافة ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، واعادة الاعتبار لمنظمة التحرير عبر اصلاحها لتغدو فعلا

ذلك الإطار الجبهوي الذي يلتف حوله جميع الفلسطينيون. ولبلوغ تلـــك الغايـــة، يقتـــرح الباحث البناء على توصيات وثيقة الوفاق الوطني، والتمسك بالثوابت الوطنية التي كفلتها الشرعية الدولية. ولا ضير من المراهنة على عامل الزمن وتغير موازين القوى الدوليـــة لكسر الاحتكار الأميركي لملف القضية الفلسطينية وتفعيل الشرعية الدولية.